



**قياس اثر التحرر المالي على بعض مؤشرات الاستقرار المصرفي في الاقتصاد
العراقي للمدة (2004-2019)**
**Measuring the impact of financial liberalization on some
indicators of banking stability in the Iraqi economy for the
period (2004-2019)**

الطالب : مصطفى حسين عبدالعالي (*)

ا.د. جعفر باقر علوش

Mustafa Hussein Abdelali

Dr. Jaafar Baqer Alloush

JournalofStudies2019@gmail.com

Mustafa170701992@gmail.com

جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد

الملخص:

الهدف من البحث هو تحديد اثر التحرير المالي على مؤشرات الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي. وأظهرت نتائج البحث وجود علاقة بين مؤشر هامش سعر الفائدة ومؤشرات الاستقرار المصرفي. ظهرت علاقة مباشرة بين مؤشر متوسط هامش سعر الفائدة وكل من كفاية رأس المال وجودة الأصول والربحية ، وبالتالي كان تأثير هذا المؤشر على الاستقرار المصرفي إيجابياً في كل من كفاية رأس المال والربحية ، وسلباً في جودة الأصول.

أما بالنسبة للعلاقة بين نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الاستقرار المصرفي ، فقد ظهرت علاقة مباشرة بين نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وكفاءة رأس المال وجودة الأصول والربحية ، وبالتالي كان تأثير هذا المؤشر على الاستقرار المصرفي. إيجابية في كل من كفاية رأس المال والربحية سلبية في جودة الأصول.

كما ظهرت العلاقة بين نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى إجمالي الودائع الخاضعة للاحتياطي ومؤشرات الاستقرار المصرفي. تم تسجيل علاقة عكسية بين مؤشر نسبة الاحتياطي

* بحث مستل من اطروحة دكتوراة



الإلزامي إلى إجمالي الودائع الخاضعة لاحتياطي كفاية رأس المال ، وعلاقة مباشرة مع جودة الأصول والربحية ، وبالتالي كان تأثير هذا المؤشر على الاستقرار المصرفي سلبياً من حيث كفاية رأس المال وجودة الأصول والربحية.
الكلمات المفتاحية: (تحرر مالي، استقرار مصرفي، الاقتصاد العراقي)

Abstract:

The aim of the research is to determine the impact of financial liberalization on the indicators of banking stability in the Iraqi economy. The results of the research showed the existence of a relationship between the interest rate margin index and the banking stability indicators. A direct relationship appeared between the average interest rate margin index and each of (capital adequacy, asset quality and profitability), and therefore The effect of this indicator of banking stability was positive in both capital adequacy and profitability, and negatively in the quality of assets

As for the relationship between the private sector credit ratio to GDP and banking stability indicators, a direct relationship appeared between the private sector credit ratio to GDP and both capital adequacy, asset quality and profitability, and therefore the impact of this indicator on banking stability was positive in both the adequacy of Capital and profitability are negative in asset quality.

The relationship between the mandatory reserve ratio to the total deposits subject to the reserve and the indicators of banking stability also emerged. An inverse relationship was recorded between the indicator of the mandatory reserve ratio to the total deposits subject to the reserve capital adequacy, and a direct relationship with the quality of assets and profitability, and therefore the impact of this indicator on banking



stability was negative In terms of capital adequacy, asset quality and profitability.

Keywords: (financial liberalization, banking stability, Iraqi economy)

مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الاخيرة من القرن الماضي تطورات اقتصادية ومالية عالمية اسهمت في بروز مجموعة من التوجهات والتغيرات التي دعت اغلب البلدان النامية على انتهاز التحرر المالي بدرجات متفاوتة، وتزايد الاهتمام بموضوع التحرر المالي كاحدى اجراءات اصلاح القطاع المالي وتأثيره المتزايد على النشاط واستقرار القطاع المصرفي، لذا يعد التحرر المالي أحد معالم التطور في النظام المالي الجديد، والذي ينتج عنه إلغاء القيود على تخصيص الائتمان المحلي وعلى معدلات الفائدة، واعطاء المصارف والمؤسسات المالية حرية كبيرة في إدارة نشاطها، لكن هذا لا يعني بالضرورة قيام نظام مصرفي حر بالكامل لأن الحكومات ولأسباب تحوطية سوف تستمر في الإشراف على النظام المصرفي من خلال تجسيد سياسة فعالة لتحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار المصرفي. فبرغم من أن يكون للتحرر المالي اثار ايجابية من خلال زيادة التبعة وزيادة كفاءة تخصيص الموارد او من خلال زيادة المنافسة في القطاع المصرفي، الا ان هناك اثار سلبية مثل حدوث او انتقال الأزمات المصرفية.

اهمية البحث:

يأتي اهمية هذه البحث من خلال توضيح اثر التحرر المالي على مؤشرات الاستقرار في القطاع المصرفي العراقي، سواء كان الاثر ايجابي او سلبي، لاسيما وقد تم القيام باجراءات واصلاحات عديدة على صعيد القطاع المصرفي خلال مدة الدراسة

مشكلة البحث:

تتبلور الإشكالية الرئيسة لهذا الدراسة في بحث التباين في الرأي حول أثر التحرر المالي على مؤشرات الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي وما هو حجم هذا التأثير، ولاسيما ان عدم وجود الاستقرار يؤدي الى حدوث اضطرابات في النظام المالي.

فرضية البحث:



يقوم البحث على فرضية مفادها (ان التحرر المالي له اثر في مؤشرات الاستقرار المصرفي والذي ينعكس سلبا او ايجابا على استقرار الجهاز المصرفي في العراق)

هدف البحث:

لمعرفة اثر التحرر المالي على الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي واثباتا للفرضية يهدف البحث الى قياس اثر مؤشرات التحرر المالي على كل مؤشر من مؤشرات الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي.

أولاً : مفهوم التحرر المالي.

يعد التحرر المالي أحد أهم معالم النظام المالي الجديد وأهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال المدة الماضية والتي تهدف إلى القضاء على معالم الكبح المالي، ومن المعلوم أن سياسات التحرر المالي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات الاقتصادية العامة حيث اتجهت البلدان إلى الحد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ويشكل ملحوظ، ويندرج التحرر المالي ضمن أهم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها البلدان التي شهدت مرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

يمكن تعريف التحرر المالي بالمعنى الضيق، على أنه "مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي"⁽¹⁾ ، اما المعنى الشامل لمفهوم التحرر المالي "مجموعة الاساليب والاجراءات التي تتخذها الدولة لتخفيف او الغاء درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءة واصلاحه"⁽²⁾، وعليه فالتحرر المالي يقوم بإعطاء استقلالية تامة للمصارف في تحديد معدلات الفائدة من خلال اتباع آلية السوق وذلك يتم بواسطة تحرر أسعار الفائدة مما يعمل على زيادة المنافسة في القطاع المالي و تشجيع دور القطاع الخاص فيه.

1)Anthony Orji and Jonathan E.Ogbuabo, Onyinyel Orji, Financial Liberalization and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Evidence, International Journal of Economics and Financial Issues, ISSN, 2015, 5 (3), p.663.

(2) مايح شبيب الشمري و حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي اسس نظرية واساليب تحليلية ، الطبعة الأولى، دار الضياء، النجف الاشرف، 2005، ص 48 .



تجدر الإشارة هنا إلى أن من مقتضيات التحرر المالي إلغاء القيود على تخصيص الائتمان المحلي وعلى معدلات الفائدة واعطاء المصارف والمؤسسات المالية حرية كبيرة في إدارة نشاطها، لكن هذا لا يعني بالضرورة قيام نظام مصرفي حر بالكامل، بعبارة أخرى، يمكن القول انه ليس هناك تحرر مالي كامل في أي اقتصاد وأن التدخل الحكومي عبر السلطات المالية والنقدية عموماً لتحقيق أهداف البلد يتم في كل اقتصاد بما في ذلك البلدان الرأسمالية الصناعية و تجدر الإشارة إلى أن هذه الدول تمارس التدخل عبر آليات السوق في حين تتداخل الآليات التحكيمية مع آليات السوق في البلدان النامية.

ثانياً : مفهوم الاستقرار المصرفي .

لا زال مفهوم الاستقرار المصرفي حديث العهد، فقد بدأ الاهتمام بالاستقرار المالي المصرفي في القرن الماضي، حيث أدت تواتر الازمات المالية المصرفية في الاقتصاديات السوقية المتقدمة والناشئة على حد سواء الى تكاليف اقتصادية كبيرة، ومنذ ذلك الحين ظهرت حلقتين من عدم الاستقرار عصفت بالاقتصاديات المتقدمة، وهي انفجار فقاعة الأسهم والعقارات اليابانية في أوائل التسعينيات والتي قذفت بالاقتصاد الياباني الى الانكماش لأكثر من عقدين والازمة المالية العالمية (2008) لتؤكد هذه الازمات على ضرورة تركيز البنوك المركزية على الاستقرار المالي والمصرفي⁽¹⁾، فهناك مفاهيم متعددة للاستقرار المصرفي ، ولكنها تتباين بتباين الجهات الدولية والإقليمية التي تطرقت اليه وبالتالي يختلفون باختلاف الزاوية العلمية التي ينظرون للاستقرار من خلالها، لهذا تضمنت الأدبيات الاقتصادية مفاهيم متعددة، فالبنك المركزي الأوروبي يُعرّف الاستقرار المصرفي بأنه "صمود النظام بكل مكوناته امام الصدمات دون تعطل كبير في الوساطة المالية والتخصيص الفعال للمدخرات الى الاستثمار الإنتاجي"⁽²⁾، من

1) thammarak moenjak, Central Banking: Theory and Practice in Sustaining Monetary and Financial Stability, John Wiley, 2014, p 68.

2) Hirwa Amatus and Nasiri Alirez, financial inclusion and financial stability in sub-saharan africa, The International Journal of Social Sciences, 2015, Vol.36, No.1, p 39.



زاوية أخرى، يُعرّف بنك كندا المركزي حالة الاستقرار المصرفي " بأنها الحالة التي تنتفي فيها أي تهديدات من شأنها التأثير على أداء الاقتصاد الكلي وأداء القطاع المالي والقطاعات الأخرى"⁽¹⁾. ويعرف البنك المركزي الإماراتي الاستقرار المصرفي بأنه " الحالة المستقرة التي من خلالها يؤدي النظام المصرفي بشكل كفوء وظائفه الأساسية مثل توزيع الموارد فضلاً عن تسوية المدفوعات، و أنه يكون قادر على الاستمرار في هذا الأداء حتى في أوقات الصدمات"⁽²⁾، كما يعرف الاستقرار المصرفي "على أنه ظرف معين يكون فيه النظام المصرفي قادراً على الصمود أمام الصدمات، ومعالجة الاختلالات المالية، وبتلك الوسيلة يتم تخفيف احتمالية نشوب الاضطرابات في عملية الوساطة المالية"⁽³⁾، ويعرف أيضاً "بأنه الحالة التي يكون بها النظام المصرفي مقاوماً للصدمات وقادراً على قيامه بوظائفه الأساسية، المتمثلة بالوساطة المالية و تسهيل العمليات الاقتصادية وإدارة المخاطر، وبما ينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار الاقتصادي"⁽⁴⁾.

ثالثاً: مؤشرات الاستقرار المصرفي.

هناك مجموعة كبيرة من المؤشرات يمكن من خلالها الاستدلال إلى الاستقرار في القطاع المصرفي ككل. وسيتم التركيز على المؤشرات التي يستخدمها البنك المركزي العراقي لتقييم أداء المصارف؛ بهدف اختبار سلامة الأداء المصرفي للقطاع المصرفي العراقي، وهذه المؤشرات هي:

1. نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy).

يقصد بها هو احتفاظ المصارف برأس مال قادر على مواجهة الخسائر المحتملة عند القيام بالاستثمارات المصرفية المختلفة، ويجب ان تكون بالقدر المطلوب لغرض توفير الحماية

(1) احمد شفيق الشاذلي، الاطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص15.

(2) Central bank of the U.A.E, financial stability report, 2015, p1.

(3) صبحي حسون السعدي، طرق قياس و التنبؤ بمستوى الاستقرار المالي: دراسة تحليلية في عينة من الدول للمدة 2000-2012، مجلة الكوئ للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 18، العدد 18، 2015، ص13.

(4) مها مزهر محسن، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009_2013، مجلة العلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 22، العدد 92، 2016، ص362.



للمودعين من ناحية وكذلك مهم للسلطات الرقابية من ناحية أخرى لتجنب إيقاف عمليات المصارف⁽¹⁾:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساس} + \text{رأس المال السائد}}{100 * \text{الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية} + \text{الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية}}$$

2. جودة الموجودات (Asset Quality).

يقاس مؤشر جودة الموجودات من خلال نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي⁽²⁾. إذ توضح هذه النسبة حجم القروض التي لم يستطع المقترضون سدادها في تاريخ استحقاقها، وذلك لعدم تمكنهم من إرجاع مبالغها، بسبب عدم نجاح النشاط الذي استثمر فيه القرض من مصرف معين. وارتفع هذه النسبة يدل على ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف، وبالتالي يؤثر ذلك على سمعة المصرف بصورة سلبية، أما إذا كان العكس وانخفضت هذه النسبة فإن ذلك يقلل من المخاطر الائتمانية، والأفضل انخفاض تلك النسبة لأنه يعكس سياسة ذات كفاءة للمصرف في منح القروض والسلف.

$$\text{جودة الموجودات} = \left(\frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{إجمالي القروض}} \right) * 100$$

3. جودة الربحية (Earning Quality).

يعد مؤشر الربحية هدفاً أساسياً لجميع المصارف، وأمر ضرورياً لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع إليها المستثمرون، والمؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف، كما يعد أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة وتعرف الربحية بأنها النسب التي تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المصرف على توليد الدخل من الموارد المتاحة له. وتعد نسب الربحية واحدة من أصعب الاتجاهات للمصرف كمفهوم وقياس؛ وذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى يكون المصرف في مركز مربح، إذ إن كثيراً من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي؛ من أجل الحصول على ربح أكبر مستقبلاً، فعلى سبيل المثال الخدمة الجديدة

(1) زهراء ناجي عبيد المالكي و أحمد محمد فهمي سعيد، دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل (1 و 2) في المخاطرة الائتمانية : دراسة حالة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد 24، 2013، ص 224..

(2) مها مزهر محسن، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة بغداد، المجلد 22، العدد 4، 2016، ص 364.



تتطلب كلف إدارية مرتفعة مما يولد ربحاً متدنياً في بداية الأمر، فيصبح الربح الحالي ضعيفاً، إلا أن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات الربحية مستقبلاً. والنسب الربحية الأكثر شيوعاً هي⁽¹⁾:

أ- **معدل العائد الى الموجودات:** يعد مؤشراً مالياً يكشف قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في موجوداته، ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات، ويسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار، لأنه مقياس لربحية كافة استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الأجل، كما أنه يعكس كفاءة وفاعلية الإدارة في تشغيل الموجودات، ويعطي الثقة بإدارتها للأموال، وسلامة القرارات الاستثمارية والتشغيلية المتخذة. ويدل ارتفاع هذه النسبة على كفاءة إدارة المصرف في استثمار أمواله. يحسب هذا المؤشر بتقسيم صافي الربح إلى إجمالي الموجودات وكالاتي:

$$\text{نسبة العائد الى الموجودات} = (\text{صافي الربح} / \text{إجمالي الموجودات}) * 100$$

ب- **معدل العائد الى حقوق المساهمين:** يحظى هذا المؤشر باهتمام كبير من قبل إدارة المصرف؛ لكونه يقيس مدى تحقيق الهدف الذي تسعى إليه المصارف ألا وهو معدل العائد على الأموال المستثمرة من قبل المالكين والذي يعد المعيار التعظيم ثروتهم، فضلاً عن ذلك يعد مؤشراً محدداً للنمو والتطور، ومن ناحية أخرى إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى كفاءة إدارة المصرف، وفي الوقت نفسه يدل على المخاطرة الكبيرة الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، وانخفاضها يشير إلى اعتماد المصرف تمويلاً متحفظاً بالقروض. ويقاس من خلال تطبيق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة العائد الى حقوق المساهمين} = (\text{صافي الربح} / \text{حقوق المساهمين}) * 100$$

رابعاً: توصيف وصياغة الأنموذج القياسي

إنَّ الوصف النظري للظاهرة الاقتصادية قد لا يمكن أن يعطي رؤية واضحة ودقيقة للظاهرة وسلوكها، ما لم يكن مستند إلى أنموذج قياسي معبر عنه بصيغ رياضية للعلاقات الاقتصادية، لذلك تُعدّ مرحلة توصيف الأنموذج من أهم المراحل المتبّعة في إعداد التحليل القياسي، وتعني

1 (حاكم محسن محمد وحمد عبدالحسن راضي، حوكمة البنك واثرها في الاداء والمخاطرة، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 148-151



بصياغة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بشكل رياضي لغرض الوصول إلى القيم العددية لمعاملات تلك المتغيرات، وفقاً لذلك سيتضمن توصيف الأنموذج القياسي أثر مؤشرات التحرر المالي: (هامش اسعار الفائدة ونسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الاحتياطي الالزامي الى اجمالي الودائع الخاضعة للاحتياطي) كمتغيرات خارجية وتسمى بالمتغيرات التفسيرية او التوضحية، وتحدد قيمة المتغير التفسيري بعده عوامل وتكون خارج النموذج، على مؤشرات الاستقرار المصرفي التي تتضمن: (كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، الربحية، مخاطر سعر الصرف، السيولة)، كمتغيرات داخلية داخل النموذج ويُطلق عليه اسم المتغيرات التابعة، وتحدد قيمته من داخل النموذج، وتعدّ عملية تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع الخطوة المهمة والأساس في مرحلة توصيف النموذج⁽¹⁾.

1. توصيف متغيرات الأنموذج القياسي

لغرض تحديد طبيعة الشكل الرياضي وعدد المعادلات التي يحتويها الأنموذج، بين مؤشرات البعد الاقتصادي للاستدامة المصرفية ومتغيرات السياسة النقدية من أجل إثبات أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، تمّ تشخيص المتغيرات المشار إليها في الجدول (1) للملاحظات ربع سنوية من (2004-2019) واعتماداً على ما أفرزه الجانب التحليلي من الدراسة بوجود متغيرات عدّة يمكن توصيفها:-

(1) كامل علاوي كاظم وحسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي، النظرية والتحليل، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2011، ص 29-30 .



الجدول (1)

توصيف المتغيرات الاقتصادية المعتمدة في النموذج القياسي

Variable type	Symbol variable	متغيرات النموذج	ت
Independent	X1	هامش اسعار الفائدة	1
Independent	X2	نسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي	2
Independent	X3	نسبة الاحتياطي الازامي الى اجمالي الودائع الخاضعة للاحتياطي	3
Dependent	Y1	كفاية رأس المال	6
Dependent	Y2	وجوده الموجودات	7
Dependent	Y3	الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية)	8

المصدر: من اعداد الباحث

2. صياغة النموذج القياسي

ويقصد به تحديد الشكل الرياضي للنموذج من أجل إثبات أثر التحرر المالي (المتغيرات المستقلة) على مؤشرات الاستقرار المصرفي (المتغيرات التابعة) أو نفيه، وتعد هذه المرحلة من أهم المراحل وأدقها التي تتطلبها عملية بناء النموذج، وتم جمع المتغيرات المشار إليها سابقاً في خمسة نماذج قياسية رئيسية، وعلى وفق الآتي:-

$$Y_1 = C + B_1 X_1 + B_2 X_2 - B_3 X_3 + e \dots \dots (1)$$

$$Y_2 = C + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + e \dots \dots (2)$$

$$Y_3 = C + B_1 X_1 + B_2 X_2 - B_3 X_3 + e \dots \dots (3)$$

إذ إن :

C = الحد الثابت .

B = معلمة

e = يمثل حد الخطأ العشوائي بمتوسط صفر وتباين ثابت (σ^2) .

خامساً: تقدير وتحليل أثر التحرر المالي على مؤشرات الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019).



1. نتائج اختبارات السكون للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة.

تمّ استخدام بيانات ربع سنوية للمتغيرات محلّ الدراسة للمدّة (2004-2019) من أجل قياس أثر التحرر المالي المتمثّلة بكلّ من (هامش اسعار الفائدة ونسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الاحتياطي الاكبر الى اجمالي الودائع الخاضعة للاحتياطي) على مؤشرات الاستقرار المصرفي في الاقتصاد العراقي المتمثّلة بكلّ من (كفاية راس المال وجودة الموجودات والربحية ومخاطر سعر الصرف والسيولة).

الجدول (2)

نتائج اختبار ديكي فولر لبيانات السلسلة الزمنية

المتغيرات	الاختبار	حدّ ثابت	ثابت + اتجاه عام	بدون	حالة السكون
Y1 في المستوى	ADF	-3.7639	-4.1159	-1.1953	ساكنة
	الاحتمالية	0.0054	0.0101	0.2098	
Y2 في المستوى	ADF	-1.8684	-2.3420	-0.6949	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.3447	0.4054	0.4116	
Y2 في الفرق الاول	ADF	-2.4626	-2.3827	-2.5125	ساكنة
	الاحتمالية	0.1297	0.3845	0.0128	
Y3 في المستوى	ADF	-2.2891	-3.4866	-0.3452	ساكنة
	الاحتمالية	0.1790	0.0508	0.5562	
X1 في المستوى	ADF	-3.2526	-3.3393	-0.3130	ساكنة
	الاحتمالية	0.0218	0.0700	0.5686	
X2 في المستوى	ADF	-1.5255	-2.4720	-0.4458	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.5128	0.3401	0.5167	
X2 في الفرق الاول	ADF	-2.1921	-2.1584	-2.1141	ساكنة
	الاحتمالية	0.2711	0.0982	0.0237	
X3 في المستوى	ADF	-2.3164	-2.7450	-2.0855	ساكنة
	الاحتمالية	0.1709	0.2239	0.0367	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.12).

تشير نتائج اختبار السكون ديكي- فولر الموسع (ADF) من خلال الجدول (2) ان المتغيرات التابعة (Y_1, Y_3) تكون ساكنة بالمستوى أي عدم وجود جذر الوحدة بالمستوى، ونستدلّ على ذلك من خلال قيمة t المحتسبة التي أصبحت معنوية وأكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (1%, 5%, 10%) التي تدلّ على رفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد خلوّ السلاسل الزمنية من جذر الوحدة ومن



ثمَّ سكونها بالمستوى الاصلي. أما المتغير (Y_2) يكون غير ساكناً بالمستوى أي وجود جذر الوحدة بالمستوى، وبالتالي ساكناً بالفرق الأول (بدون حدٍّ ثابت واتجاه)، ونستدلّ على ذلك من خلال قيمة t المحتسبة التي أصبحت معنوية وأكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية $(1\%, 5\%, 10\%)$ التي تدلّ على رفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد خلوّ السلاسل الزمنية من جذر الوحدة ومن ثمَّ سكونها بالفرق الأول. أمّا المتغيرات التفسيرية (X_1, X_3) فتكون ساكنة بالمستوى الاصلي، وهذا ما يدلّ عليه قيم t المحتسبة التي كانت أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية $(1\%, 5\%, 10\%)$ ، وهذا ما يفسّر إمكانية قبول الفرضية البديلة التي تدلّ على خلوّ السلاسل الزمنية من جذر الوحدة ما يعني سكونها، ويكون المتغير (X_2) ساكنة بالفرق الأول، أي تخلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة عند الفرق الأول ومن ثمَّ تكون ساكنة في فروقها الأولى، وهذا ما تدلّ عليه قيم t المحتسبة التي أصبحت معنوية وأكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية $(1\%, 5\%, 10\%)$ والتي تنصّ على إمكانية قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية التي تعني خلوّ السلاسل الزمنية للمتغيرات من جذر الوحدة ومن ثمَّ سكونها.

والجدير بالذكر يُعدّ أنموذج (ARDL) أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستعملة؛ لأنّ المتغيرات التابعة يكون سكونها في المستوى الاصلي والفرق الاول والمتغيرات التفسيرية يكون سكونها عند المستوى الاصلي والفرق الاول ايضا.

2. نتائج تقدير التحرر المالي على مؤشرات الاستقرار المصرفي.

النموذج الأول: أثر التحرر المالي على مؤشر نسبة كفاية رأس المال.

لقد تمَّ استخدام بيانات ربع سنوية والبالغة (60) مشاهدة للمصارف الحكومية والخاصة من أجل قياس أثر التحرر المالي على مؤشر نسبة كفاية رأس المال الذي يعدّ واحداً من مؤشرات الاستقرار المصرفي.



الجدول (3)

نتائج التقدير الأولى للعلاقة بين التحرر المالي ومؤشر نسبة كفاية رأس المال

Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0) Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	1.730342	0.083706	20.67156	0.0000
Y1(-2)	-0.836029	0.083125	-10.05751	0.0000
X1	3.577560	4.138037	0.864555	0.3912
X2	0.464427	0.504073	0.921349	0.3610
X3	-0.108010	0.197062	-0.548101	0.5859
C	-9.277818	22.60640	-0.410407	0.6832
R-squared	0.972592	Mean dependent var	143.5381	
Adjusted R-squared	0.970006	S.D. dependent var	46.82087	
S.E. of regression	8.108754	Akaike info criterion	7.119910	
Sum squared resid	3484.850	Schwarz criterion	7.331185	
Log likelihood	-204.0373	Hannan-Quinn criter.	7.202383	
F-statistic	376.1485	Durbin-Watson stat	2.215963	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.12).

يوضّح الجدول (3) نتائج التقدير الأولى لنموذج (ARDL) للعلاقة بين نسبة كفاية رأس المال (Y_1)، هامش سعر الفائدة (X_1) ونسبة الائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (X_2) ونسبة الاحتياطي الإلزامي إلى الودائع الخاضعة للاحتياطي (X_3)، إذ أنّ النموذج المقدّر يمتلك قدرة تفسيرية عالية، وبلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.97$) ممّا يعطي قوة تفسيرية للنموذج، وإن معامل التحديد المصحح بلغ ($\text{Adjusted } R\text{-squared}=0.97$)، كما إنّ النموذج معنوي كما تشير إليه قيمة (F) المحتسبة إذ كانت (367.1485) وبمستوى معنوية (1%)، لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، وعليه إنّ هناك علاقة بين مؤشرات التحرر المالي ومؤشر نسبة كفاية رأس المال.

الجدول (4)

نتائج اختبار الحدود بين مؤشرات التحرر المالي ومؤشر نسبة كفاية رأس المال

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.403328	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews:12).

يوضّح الجدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك وفقاً لطريقة اختبار الحدود بين كل من مؤشرات التحرر المالي ومؤشر نسبة كفاية رأس المال خلال المدة (2004-2019) في الاقتصاد العراقي، وقيمة إحصائية (F) تساوي (4,403328)، وهي أكبر من القيم الحرجة عند



حدّها الأدنى عند مستوى (1%، 5%، 10%) فهي تعني قبول الفرضية البديلة، ومن ثمّ وجود توازن طويل الأجل بين المتغيّر التابع (نسبة كفاية راس المال) والمتغيّرات التفسيرية هامش سعر الفائدة (X_1) ونسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (X_2) ونسبة الاحتياطي الالزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي (X_3) خلال مدّة الدراسة.

الجدول (5)

المقدّرات الطويلة الأجل لمؤشرات التحرر المالي ومؤشر كفاية راس المال

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	33.85073	37.39219	0.905289	0.0036
X2	4.394391	4.759035	0.923379	0.3600
X3	-1.021984	1.811049	-0.564305	0.0574
C	-87.78634	210.9833	-0.416082	0.6790
EC = Y1 - (33.8507*X1 + 4.3944*X2 - 1.0220*X3 - 87.7863)				

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:12).

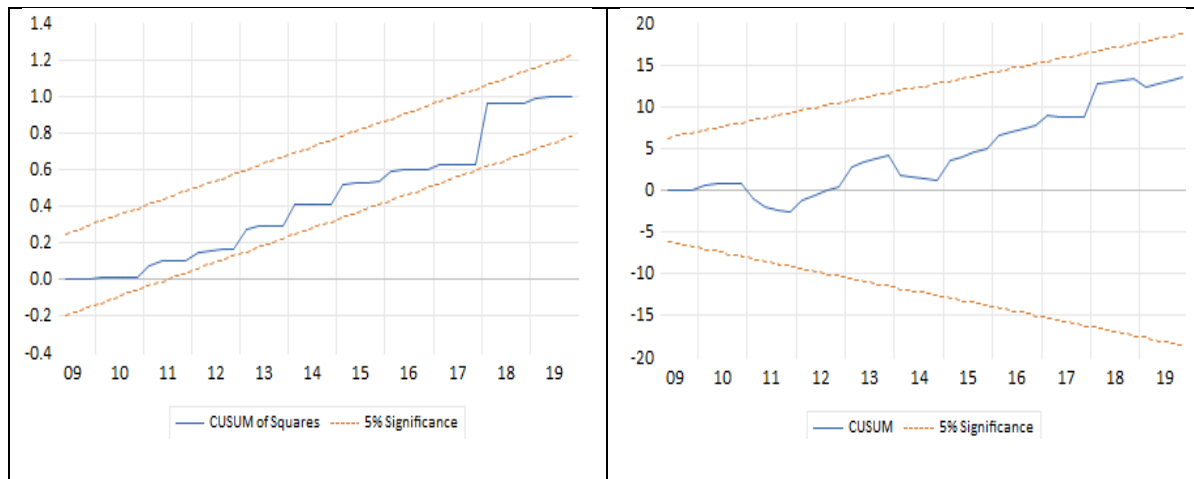
يعرض الجدول (5) نتائج العلاقة طويلة الأجل بين المؤشرات التحرر المالي: (هامش سعر الفائدة ونسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الاحتياطي الالزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي) وبين مؤشر نسبة كفاية راس المال، وتبيّن من خلال المعادلة اعلاه أنّ مَعْلَمَة النموذج (X_1) كانت معنوية في الأجل الطويل، أيّ هناك توازن طويل الأجل بين هامش سعر الفائدة نحو مؤشر نسبة كفاية راس المال، وهذا ما توصّلتُ إليه النتائج إذُ تبيّن أنّ قيمة إحصائية معنوية t عند مستوى (5%)، فيما ظهرت النتائج عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين نسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (X_2) ومؤشر نسبة كفاية راس المال، إذُ ظهرت مَعْلَمَة (X_2) غير معنوية عند مستوى (1%، 5%، 10%)، وهذا يتوافق مع منطق واقع الاقتصاد العراقي؛ لأنّ نسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة في الاقتصاد العراقي، فيما ظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين نسبة الاحتياطي الالزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي (X_3) ومؤشر نسبة كفاية راس المال، إذُ ظهرت مَعْلَمَة (X_3) معنوية عند مستوى (10%) وهذا يعني



وجود توازن طويل الأجل بين نسبة الاحتياطي الإلزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي نحو مؤشر نسبة كفاية رأس المال.

الشكل (1)

المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM) و (SUSUMSQ) لمؤشرات التحرر المالي ومؤشر كفاية رأس المال



المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.12).

والشكل (1) يوضح إمكانية تحقيق السكون الهيكلي للنموذج المقدّر عبر خط الاختبار الذي وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، وهذا ما يؤكّد سكون مَعْلَمات النموذج المقدّر (ARDL) قصيرة الأجل وطويلة الأجل هيكلياً عبر الزمن.

التحليل الاقتصادي:

اثبتت النتائج بشكل عام ان أثر التحرر المالي على الاستقرار المصرفي من خلال مؤشر كفاية رأس المال، إذ أن العلاقة تكون طردية بين هامش سعر الفائدة (X_1) ومؤشر كفاية رأس المال (Y_1) وفق المنطق الاقتصادي، حيث ظهرت اشارة المَعْلَمة موجبة ومعنوية احصائياً وهي تتوافق مع المنطق الاقتصادي. أمّا العلاقة بين نسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (X_2) وبين مؤشر كفاية رأس المال (Y_1) فتكون طردية وفق المنطق الاقتصادي، وظهرت مَعْلَمة نسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي موجبة وغير معنوية احصائياً، وهذا يعود الى ضعف نسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي نتيجة عدم اعطاء الدولة الريادة للقطاع الخاص رغم توجه الدولة نحو اقتصاد



السوق ، كما إنّ هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي الإلزامي الى اجمالي الودائع الخاضعة للاحتياطي (X_3) ومؤشر كفاية رأس المال (Y_1) وفق النظرية الاقتصادية، وظهرت معلمة نسبة الاحتياطي الإلزامي الى اجمالي الودائع الخاضعة للاحتياطي سالبة معنوية احصائيا وهي تتوافق مع المنطق الاقتصادي.

النموذج الثاني: أثر التحرر المالي على مؤشر جودة الموجودات.

أنّ تقدير اثر التحرر المالي على مؤشر جودة الموجودات التي تعد واحداً من مؤشرات الاستقرار المصرفي كما يلي.

الجدول (6)

نتائج التقدير الأولى للعلاقة بين مؤشرات التحرر المالي ومؤشر جودة الموجودات

Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	1.567609	0.102375	15.31244	0.0000
Y2(-2)	-0.659416	0.091420	-7.213065	0.0000
X1	3.002399	0.683306	4.393930	0.0001
X1(-1)	-3.903046	1.131321	-3.449991	0.0012
X1(-2)	1.137330	0.641622	1.772587	0.0825
X2	0.117376	0.035784	3.280127	0.0019
X3	-0.108211	0.032309	-3.349255	0.0016
X3(-1)	0.171962	0.054729	3.142081	0.0028
X3(-2)	-0.063689	0.031775	-2.004366	0.0506
C	-1.503702	1.153057	-1.304100	0.1983
R-squared	0.994393	Mean dependent var	7.826271	
Adjusted R-squared	0.993363	S.D. dependent var	3.776403	
S.E. of regression	0.307647	Akaike info criterion	0.633541	
Sum squared resid	4.637699	Schwarz criterion	0.985666	
Log likelihood	-8.689460	Hannan-Quinn criter.	0.770996	
F-statistic	965.5921	Durbin-Watson stat	1.978227	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.12).

يوضّح الجدول (6) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين مؤشر جودة الموجودات (وهامش سعر الفائدة X_1) ونسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (X_2) ونسبة الاحتياطي الإلزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي (X_3))، إنّ النموذج الذي تمّ اختياره هو من الرتبة (2,2,0,2)، قد بلغ معامل التحديد (0.99) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج، وقد بلغ معامل التحديد المصحح (0.99)، كما إنّ النموذج معنوي كما تشير إليه قيمة (F) المحتسبة إذ كانت (965.5921) وبمستوى معنوية (1%)، لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، وعليه إنّ هناك علاقة بين مؤشرات التحرر المالي ومؤشر جودة الموجودات.



الجدول (7)

نتائج اختبار الحدود بين مؤشرات التحرر المالي ومؤشر جودة الموجودات

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.406321	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:12).

تظهر النتائج من الجدول (7) أنَّ قيمة إحصائية (F) تساوي (6.406321) وهي أكبر من القيم الحرجة عند حدِّها الأدنى عند مستوى (10%, 5%, 1%) والتي تعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، وهذا ما يعكس وجود توازن طويل الأجل بين المتغير التابع (جودة الموجودات) والمتغيرات التفسيرية: (هامش سعر الفائدة (X_1) ونسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (X_2) ونسبة الاحتياطي الإلزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي (X_3)) خلال مدّة الدراسة.

الجدول (8)

المقدّرات الطويلة الأجل لمؤشرات التحرر المالي ومؤشر جودة الموجودات

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	2.578061	1.863085	1.383759	0.1727
X2	1.278507	0.242652	5.268882	0.0000
X3	0.000680	0.085044	0.007991	0.9937
C	-16.37898	10.79977	-1.516604	0.1358
EC = Y2 - (2.5781*X1 + 1.2785*X2 + 0.0007*X3 - 16.3790)				

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:12).

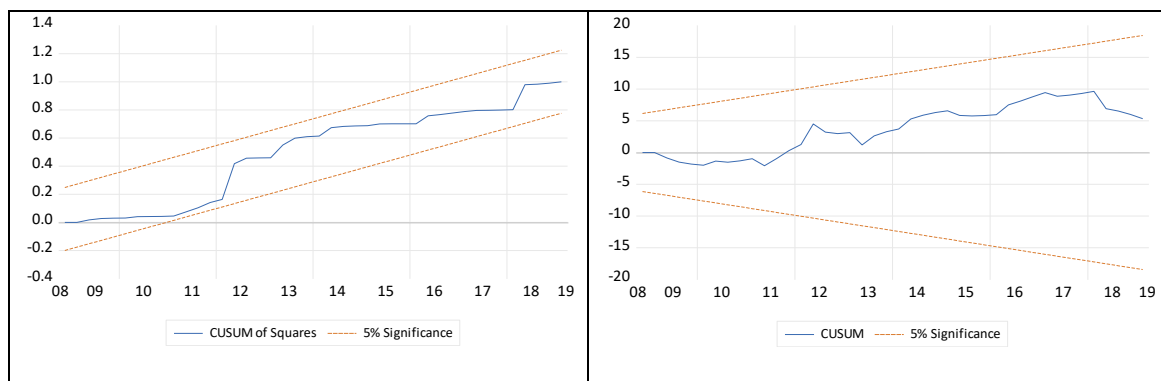
يعرض الجدول (8) نتائج العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التحرر المالي (هامش سعر الفائدة (X_1) ونسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (X_2) ونسبة الاحتياطي الإلزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي (X_3)) وبين مؤشر جودة الموجودات، وتبيّن أنَّ مغلّمة النموذج (X_1, X_3) كانت غير معنوية في الأجل الطويل، أي عدم وجود توازن طويل الأجل بين هامش سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي



الالزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي ومؤشر جودة الموجودات، فيما ظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين نسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (X_2) ومؤشر جودة الموجودات (Y_2)، إذ ظهرت مغلّمة (X_2) معنوية عند مستوى (1%، 5%، 10%).

الشكل (2)

المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM) و (SUSUMSQ) لمؤشرات التحرر المالي ومؤشر جودة الموجودات



المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.12).

للتأكد من خلوّ البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أيّ تغيّرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتّم استعمال اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ)، ويلاحظ من الشكل (2) أنّ خط الاختبار قد وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، وهذا ما يؤكّد سكون مغلّمات النموذج المقدّر (ARDL) قصيرة الأجل وطويلة الأجل هيكلية عبر الزمن.

التحليل الاقتصادي:

أثبتّ النتائج بشكل عام أنّ إشارة المغلّمة هامش سعر الفائدة (X_1) كانت موجبة وهي تتوافق مع المنطق الاقتصادي ولكن غير معنوية احصائياً، أيّ عدم وجود توازن طويل الأجل بين هامش سعر الفائدة ومؤشر جودة الموجودات (Y_2)، وظهرت مغلّمة نسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (X_2) موجبة وتتوافق مع المنطق الاقتصادي ولكن غير معنوية احصائياً، ويعود سبب ذلك ان ارتفاع نسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي يشكل عبء الدين نسبة مرتفعه من الدخل وبالتالي ارتفاع احتمالية التعثر وعدم السداد



مما يؤثر على الاستقرار المصرفي⁽¹⁾. أما العلاقة الاقتصادية بين نسبة الاحتياطي الإلزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي (X_3) وجودة الموجودات (Y_2) تكون طردية وفق المنطق الاقتصادي فزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي يؤدي الى زيادة جودة الموجودات، إذ ظهرت معلمة نسبة الاحتياطي الإلزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي (X_3) موجبة ومعنوية احصائيا وبالتالي تتوافق مع المنطق الاقتصادي، وهذا يعني وجود توازن طويل الأجل بين نسبة الاحتياطي الإلزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي وجودة الموجودات (Y_2).

النموذج الثالث: اثر التحرر المالي على مؤشر الربحية.

من أجل قياس اثر التحرر المالي على مؤشر الربحية الذي يُعد واحداً من مؤشرات الاستقرار المصرفي نقوم بتقدير الأولى كما يلي:

الجدول (9)

نتائج التقدير الأولى للعلاقة بين مؤشرات التحرر المالي ومؤشر الربحية

Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 0) Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y3(-1)	1.626656	0.095559	17.02253	0.0000
Y3(-2)	-0.757248	0.091084	-8.313771	0.0000
X1	0.235579	0.067652	3.482235	0.0011
X1(-1)	-0.399825	0.124241	-3.218132	0.0023
X1(-2)	0.178874	0.064299	2.781911	0.0077
X2	0.060142	0.022446	2.679395	0.0100
X2(-1)	-0.095737	0.041527	-2.305435	0.0254
X2(-2)	0.039334	0.022640	1.737346	0.0886
X3	-0.000856	0.000915	-0.935000	0.3544
C	-0.030348	0.101161	-0.299996	0.7654
R-squared	0.967480	Mean dependent var	0.525000	
Adjusted R-squared	0.961507	S.D. dependent var	0.180755	
S.E. of regression	0.035463	Akaike info criterion	-3.687367	
Sum squared resid	0.061625	Schwarz criterion	-3.335242	
Log likelihood	118.7773	Hannan-Quinn criter.	-3.549912	
F-statistic	161.9753	Durbin-Watson stat	2.002598	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.12).

يوضّح الجدول (9) نتائج التقدير الأولى لنموذج (ARDL) للعلاقة بين مؤشر الربحية (Y_3)، ومؤشرات التحرر المالي: (هامش سعر الفائدة (X_1) ونسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (X_2) ونسبة الاحتياطي الإلزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي (X_3))، إذ يلاحظ من الجدول (15) للمتغيرات محلّ الدراسة أنّ النموذج الذي تمّ اختياره هو من الرتبة (2,2,2,0)، وأنّ معامل التحديد قد بلغ (0.96) ممّا يعطي قوة تفسيرية للنموذج، وأنّ معامل التحديد المصحح قد بلغ (0.96)، كما إنّ النموذج معنوي كما تشير إليه قيمة (F) المحسوبة إذ

1 (عبد الكريم قندوز واخرون، محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2022، ص14.



كانت (161.975) وبمستوى معنوية (1%)، لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، وعليه إنّ هناك علاقة بين مؤشرات التحرر المالي ومؤشر الربحية.

الجدول (10)

نتائج اختبار الحدود بين مؤشرات التحرر المالي ومؤشر الربحية

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.427849	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:12).

تُبين بيانات الجدول (10) إنّ قيمة إحصائية (F) تساوي (8.427849) وهي أكبر من القيم الحرجة عند حدّها الأدنى عند مستوى (10%، 5%، 1%)، والتي تعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية الصفرية، وهذا ما يعكس وجود توازن طويل الأجل بين المتغير التابع (الربحية) والمؤشرات التفسيرية: (هامش سعر الفائدة ونسبة الانتماء القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الاحتياطي الالزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي).

الجدول (11)

المقدّرات الطويلة الأجل لمؤشرات التحرر المالي ومؤشر الربحية

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.112011	0.138547	0.808471	0.0027
X2	0.028633	0.018018	1.589101	0.1185
X3	-0.006553	0.006789	-0.965271	0.3391
C	-0.232385	0.778840	-0.298374	0.7667
EC = Y3 - (0.1120*X1 + 0.0286*X2 - 0.0066*X3 - 0.2324)				

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:12).

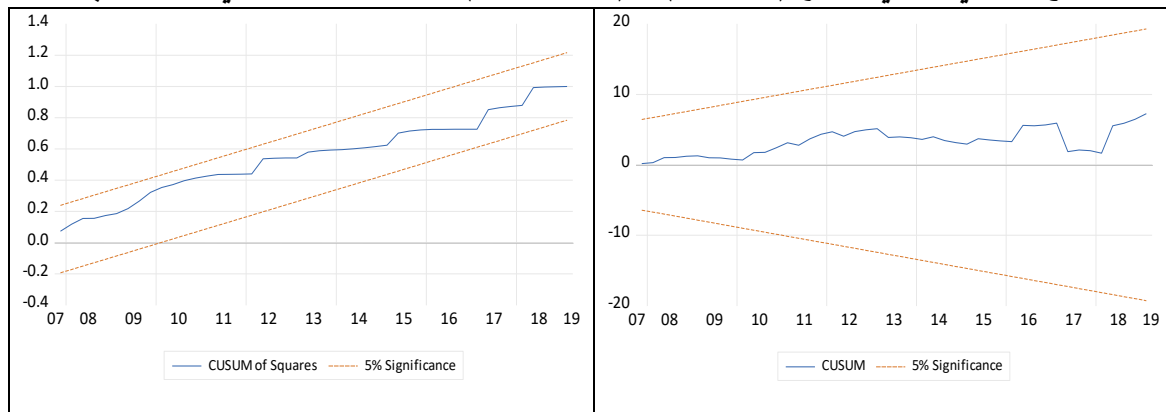
يعرض الجدول (11) نتائج العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التحرر المالي (هامش سعر الفائدة ونسبة الانتماء القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الاحتياطي الالزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي) وبين مؤشر الربحية، وتبين أنّ مَعْلَمَات النموذج (X₁) كانت معنوية في الأجل الطويل، أيّ هناك توازن طويل الأجل بين (هامش سعر الفائدة) ومؤشر الربحية، وهذا ما توصّلت إليه النتائج اذ



تبين أن قيمة إحصائية معنوية t عند مستوى (5%, 10%)، فيما ظهرت النتائج عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين (نسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة الاحتياطي الالزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي) ومؤشر الربحية (Y_3)، إذ ظهرت مَعلَومات (X_2, X_3) غير معنوية عند مستوى (1%, 5%, 10%).

الشكل (3)

المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM) و (SUSUMSQ) لمؤشرات التحرر المالي ومؤشر الربحية



المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مُخرجات البرنامج الإحصائي (EViews.12).

يبين الشكل (3) أن خط الاختبار قد وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، وهذا ما يؤكد سكون مَعلَومات النموذج المقدر (ARDL) قصيرة وطويلة الأجل هيكلية عبر الزمن.

التحليل الاقتصادي:

اثبت النتائج بشكل عام أن إشارة مَعلَمة هامش سعر الفائدة (X_1) موجبة ومعنوية احصائيا وهي تتوافق مع المنطق الاقتصادي، وهذا يدلّ وجود توازن طويل الأجل بين هامش سعر الفائدة ومؤشر الربحية (Y_3)، وهذا يعود الى ارتفاع هامش متوسط اسعار الفائدة لمدة الدراسة والبالغة (6.6%) للجهاز المصرفي العراقي وهي نسبة مرتفعة عن نسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (3%) وهذا يمثل عاملا على رفع قدرة الجهاز المصرفي من جهة ويمثل خلا في تعبئة المدخرات الوطنية من جهة اخرى، وبالتالي يعد عامل طرد لرغبات المستثمرين بالاقتراض ولايشجع باي شكل من الاشكال الى تمويل الاستثمار، وتكون العلاقة الاقتصادية طردية بين نسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الربحية، وظهرت



مَعْلَمَة نسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي (X_2) مع مؤشر الربحية موجبة اي تتوافق مع المنطق الاقتصادي ولكن غير معنوية احصائيا، ويعزى هذا بالرغم من تبني العراق سياسة التحرر المالي الا ان نسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة جدا امام المشاريع التنموية وان اغلب تمويل موجه نحو القطاعات الاخرى الغير الانتاجية، اما العلاقة الاقتصادية بين نسبة الاحتياطي الالزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي مع مؤشر الربحية تكون عكسية وفق المنطق الاقتصادي، وظهرت مَعْلَمَة نسبة الاحتياطي الالزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي (X_3) مع مؤشر الربحية سالبة اي تتوافق مع المنطق الاقتصادي لكن غير معنوية احصائيا، أي عدم هناك توازن طويل الأجل بين نسبة الاحتياطي الالزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي ومؤشر الربحية (Y_3).

الاستنتاجات:

1. تبين تأثير التحرر المالي على مؤشرات الاستقرار المصرفي فبعضها كان ايجابيا والبعض الاخر كان سلبي وبالتالي فان تأثير التحرر المالي في الاقتصاد العراقي يكون سلاح ذو حدين.
2. اثبتت النماذج جميعها وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشرات التحرر المالي ومؤشرات الاستقرار المصرفي خلال المدة (2004-2019) وفقا للمقدّرات طويلة الأجل، وهذا يثبت صحة فرضية الدراسة، فيما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين نسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر نسبة كفاية راس المال، وايضا أظهرت النتائج عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين عدم وجود توازن طويل الأجل بين هامش سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي الالزامي الى الودائع الخاضعة للاحتياطي ومؤشر جودة الموجودات، وكذلك عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين نسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الربحية.
3. أوضحت النتائج عدم جود علاقة توازن قصيرة الأجل بين مؤشرات التحرر المالي ومؤشر نسبة كفاية راس المال، ووجود علاقة توازن قصيرة الأجل بين مؤشرات التحرر المالي:(هامش سعر الفائدة، ونسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي) ومؤشر جودة



الموجودات، وهناك توازن قصير الأجل بين مؤشرات التحرر المالي: (هامش سعر الفائدة ونسبة الائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي) ومؤشر الربحية.

التوصيات:

1. يجب أن يترافق التحرر المالي بالضوابط المناسبة وتوفير بيئة اقتصادية كلية وتنظيمية قويه وملائمة الأطر القانونية لمتطلبات التحرر المالي بما يساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي وتشجيع عمليات الادخار والاستثمار وبالتالي تحسين مستوى النشاط الاقتصادي.
2. ضرورة عمل السياسة النقدية على تقليل هامش متوسط اسعار الفائدة، وذلك عن طريق تخفيض سعر الفائدة الاسمي، لتزيل الحاجز بين قوى العرض والطلب ويتحدد سعر الفائدة التوازني.
3. التركيز على سياسات التحرر المالي ودراساتها بشكل مكثف لمعرفة أثارها عمى مجمل الاقتصاد العراقي باعتبارها خيار دولي ومحلي، اذ لم تترجم هذه السياسات إلى برامج اقتصادية او خطط إستراتيجية.

المصادر العربية:

1. احمد شفيق الشاذلي، الاطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014.
2. حاكم محسن محمد وحمد عبدالحسن راضي، حوكمة البنك واثرها في الاداء والمخاطرة، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
3. زهراء ناجي عبيد المالكي و أحمد محمد فهمي سعيد، دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل (1و2) في المخاطرة الائتمانية : دراسة حالة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد24، 2013.
4. صبحي حسون السعدي، طرق قياس و التنبؤ بمستوى الاستقرار المالي: دراسة تحليلية في عينة من الدول للمدة 2000-2012، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 18، العدد18، 2015، ص13.
5. عبد الكريم قندوز واخرون، محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2022، ص14.



6. كامل علاوي كاظم وحسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي، النظرية والتحليل، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2011.
7. مايح شبيب الشمري و حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي اسس نظرية واساليب تحليلية ، الطبعة الأولى، دار الضياء، النجف الاشرف، 2005.
8. مها مزهر محسن، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة بغداد، المجلد 22، العدد4.
9. مها مزهر محسن، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009_2013، مجلة العلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد22، العدد92، 2016.

المصادر الاجنبية

1. Anthony Orji and Jonathan E.Ogbuabo, Onyinyel Orji, Financial Liberalization and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Evidence, International Journal of Economics and Financial Issues, ISSN, 2015, 5 (3).
2. Central bank of the U.A.E, financial stability report, 2015.
3. Hirwa Amatus and Nasiri Alirez, financial inclusion and financial stability in sub-saharan africa, The International Journal of Social Sciences, 2015, Vol.36, No.1.
4. thammarak moenjak, Central Banking: Theory and Practice in Sustaining Monetary and Financial Stability, John Wiley, 2014.